العلاقات البريطانية الفرنسية ١٩١٩م - ١٩٣٩م

م.د. امين ياسين عباس

جامعة الأنبار – مركز التعليم المستمر

الباحث: براء اسماعيل فزع

جامعة الأنبار – كلية الآداب

baraa.ismaeel@uoanbar.edu.iq

الملخص

اتسمت العلاقات البريطانية الفرنسية ١٩١٩ – ١٩٣٩م بعدة سمات ابرزها كان التنافس الاستعماري بين البلدين والصراع السياسي الذي يرجع جذوره إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م وتأثيرها على أوربا بشكل عام وعلى بريطانيا بشكل خاص وهذا جعل العلاقة الثنائية بين البلدين غير دافئة طيلة القرن العشرين. وقد مرت العلاقات البريطانية الفرنسية بعدة ادوار ومراحل التقارب كانت اغلبها علاقات ايجابية وخاصة في فترة ما بين الحربين نتيجة توحد السياسة الخارجية لكلا البلدين لاسيما في المصالح الاستعمارية والعداء حيال المانيا.

الكلمات المفتاحية: علاقات، بريطانيا، فرنسا.

Abstract

The British-French relations 1919-1939 AD were characterized by several features، the most prominent of which was the colonial rivalry between the two countries and the political conflict that had its roots in the French Revolution in 1789 AD and its impact on Europe in general and on Britain in particular، and this made the bilateral relationship between the two countries not warm throughout the twentieth century. The British-French relations went through several roles and stages of rapprochement، most of which were positive relations، especially in the period between the two wars، as a result of the unification of the foreign policy of both countries، especially in colonial interests and hostility towards Germany.

المقدمة

اكتسب موضوع العلاقات البريطانية الفرنسية ١٩١٩ - ١٩٣٩م أهمية على صعيد العلاقات الدولية بشكل عام والعلاقات الأوربية بشكل خاص إذ عدت تلك العلاقة انعطافه مهمة وتاريخية في جميع المستويات لاسيما السياسية التي ترجمتها مسار تلك العلاقات الثنائية والتي حددتها طبيعة المصالح والأهداف المشتركة والتي ترجمت باتفاقية عام ١٩٠٤م بين البلدين الهدف منها إيجاد حلول للتنافس الاستعماري والتقارب السياسي بين البلدين.

تبرز أهمية هذا الموضوع في تسليط الضوء على دولتين كان لها دور وتأثير في العلاقات الدولية وجاء أسباب اختيار هذا الموضوع في عدم إعطاء المساحة الكاملة لدراسة هكذا بحث وجاء الإطار الزمني لهذا الموضوع في المدة التي تعرف ما بين الحربين الأولى والثانية، تناول البحث عددت محاور ليغطي المدة الزمنية فقد جاء المحور الأول موقف بريطانيا وفرنسا من مؤتمر باريس وأما المحور الثاني فكان الموقف البريطاني الفرنسي المشترك من الامن الجماعي وجاء المحور الثالث ليشمل موقف بريطانيا وفرنسا من مشاريع التعويضات اما المحور الرابع فقد كان الموقف السياسي البريطاني الفرنسي من الانسحاب الالماني من مؤتمر نزع السلاح اما المحور الخامس كان موقف بريطانيا وفرنسا من اعادة هتلر الخدمة الالزامية واحتلال الراين وجاء المحور السادس لدراسة موقف بريطانيا وفرنسا من التهديد الايطالي لأثيوبيا اما سابعا فكان موقف بريطانيا وفرنسا من الحرب الاهلية الاسبانية واما ثامنا ضم النمسا لألمانيا وموقف بريطانيا وفرنسا منه اما المحور التاسع فهو ما يعرف عملية ضم تشيكوسلوفاكيا والموقف البريطاني والفرنسي منه.

تعود الجذور التاريخية للعلاقات الودية بين بريطانيا وفرنسا إلى الاتفاقية المبرمة عام ١٩٠٤م بين البلدين بقصد وضع حد مؤقت للتنافس الاستعماري ووقف الصراع فيما بينهما على المستعمرات والنفوذ الامبريالي والتي سميت بالاتفاق الودي وبموجب هذه الاتفاقية أطلقت فرنسا يدها في المغرب بالمقابل أطلقت بريطانيا يدها في مصر، وأدت الاتفاقية إلى نشوء تحالف بينهما كان له الفضل في دحر وهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م، بيد أن هذا التحالف لم يدم طويلاً مما أدى إلى الخصومة والخلاف بين الجانبين . وبذلك استغلت ألمانيا هذا الخلاف لتحقيق مكاسب عديدة .

- أولاً: موقف بريطانيا وفرنسا من مؤتمر باريس للسلام:

بعد أن وضعت الحرب أوزارها اجتمع المنتصرون فيها واتخذوا باريس مقراً لانعقاد المؤتمر، وذلك لرغبة الحلفاء في تكريم فرنسا لأنها كانت الضحية الأكثر تضرراً في الحرب جراء الخسائر التي لحق بها من ألمانيا [١]، وكان من أهم قرارات المؤتمر هي إنشاء عصبة الأمم، وقع المشاركون في المؤتمر معاهدة فرساي مع ألمانيا في ٢٨/ حزيران ١٩١٩م والتي حملت بنودها شروطاً مذلة بحق الألمان أراد الفرنسيون من خلالها إذلال الألمان وإضعافهم والانتقام من ألمانيا إلى الحد الذي لا تستطيع معه النهوض مرة أخرى، مما ولد شعور فرنسا بانعدام الأمن من جانب ألمانيا ولن يتحقق ذلك إلا بتدمير قوتها العسكرية، بالإضافة إلى تقسيم أملاك الدولة العثمانية بموجب اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا، ولاسيما تقسيم مستعمرات ألمانيا خارج أوربا وفرض تعويضات عليها وتحميلها مسؤولية إشعال نار الحرب.

(١) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠م، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م : ص١٦٠

أما بريطانيا فكانت تسعى تحقيق مكاسب سياسية لها ومحاولتها الحفاظ على مسألة التوازن في القارة الأوربية والحفاظ على المانيا، بذلك عارضت بريطانيا الموقف الفرنسي الرامي إلى النيل من الألمان وإذلالهم كي لا تنفرد فرنسا في الزعامة في أوربا [١]، ورغبة بريطانيا في تحقيق مصالحها الاقتصادية التي يصحبها انتعاش الاقتصاد الألماني، لذلك كان لويد جورج يتصدى لمطالب كليمنصو الجائرة بحق المانيا وكذلك تصديه لمبادئ الرئيس ولسن المثالية وأشهرها حق الشعوب في تقرير مصيرها [٢]، بيد إن وقوف بريطانيا بوجه كل ما من شأنه إضعاف ألمانيا اقتصادياً هو أن ألمانيا تعد حاجزاً قوياً في وجه البلشفية، وعندما تسلم بونكاريه الرئاسة الفرنسية كان يهدف إلى تحقيق أمرين أولهما: الحصول على التعويضات بأسرع وقت، والأمر الثاني: هو تأمين الأمن الفرنسي، في الوقت نفسه نجد أن فرنسا أظهرت تشددها تجاه ألمانيا في تحديد حجم التعويضات، بينما نجد أن بريطانيا أظهرت تعاطفها وعدم إرهاق المانيا اقتصادياً وأوضحت ذلك بأن إنعاش ألمانيا اقتصادياً يمنع ارتمائها في احضان السوفيت، لذلك دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر اقتصادي في صنوا في نيسان ١٩٢٢ هدفه استئناف التجارة الدولية مع ألمانيا والاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية.

وبذلك أراد لويد جورج إلزام ألمانيا بدفع تكاليف الحرب لكنه لم يكن يرغب في أن يعاملها بقسوة [٣]، بالإضافة إلى رغبته في تخفيض قوتها العسكرية شرط أن لا يؤدي

(١) الموقع الالكتروني : مؤتمر باريس للسلام ١٩١٩، الطرح البريطاني

(٢) شوقي عطاالله وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٢٣٨-٢٣٩

(٣) خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٨م، ص٢٥٩.

ذلك التخفيض إلى تفوق فرنسا الحربي في أوربا، في الوقت نفسه دعا إلى تجريد وتخفيض السلاح من جميع الدول الأوربية أذا أريد للسلام أن يتحقق في أوربا ولا يقتصر ذلك على ألمانيا فقط [١].

ويمكن تلخيص الأهداف البريطانية كالآتي:

١. الدفاع عن المصالح البريطانية، والحد من القوة العسكرية الالمانية ولاسيما الحصول على التعويضات من المانيا تكون قادرة على دفعها، مساعدة المانيا اقتصادياً لتصبح شريكاً تجارياً قوياً مع بريطانيا.

أما الأهداف الفرنسية في كالآتي:

٢. عودة الالزاس واللورين إليها، والانتقام والثأر من ألمانيا وتجريدها من السلاح وفرض تعويضات قاسية عليها لأنها أدينت بذنب الحرب[٢].

- ثانياً: موقف بريطانيا وفرنسا من الأمن الجماعي

- بروتوكول جنيف ١٩٢٤م

بعد الانتهاء من توقيع معاهدة فرساي سعت فرنسا لضمان أمنها القومي من خلال الحصول على دعم ومساندة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، إذ نجحت فرنسا في عقد معاهدة مساعدات أمريكية لفرنسا ومعاهدة مساعدات بريطانية في حال تعرضها لأي اعتداء ألماني غير أن هاتين المعاهدتين لم تدخلا حيز التنفيذ لأن مجلس الشيوخ رفض التوقيع على معاهدة فرساي وما تمخض عنها، لذلك اشترطت المعاهدة الثانية أن لا تدخل حيز التنفيذ إلا إذا دخلت المعاهدة الأولى حيز التنفيذ أي أن بريطانيا لن

(١) محمد محمد صالح وآخرون، تاريخ الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٤٥م، بغداد، د ت، ص١٧

(٢) خليل علي مراد وآخرون، المصدر السابق : ص٢٥٩

تدخل الحرب إلى جانب فرنسا إلا إذا دخلتها الولايات المتحدة قبلها، وهذا يعني أن بريطانيا لن تهرع لمساعدة فرنسا لما ذكرناه سابقاً[١].

على إثرها قدمت حكومة رامزي ماكدونالد البريطانية وفرنسا في أيلول ١٩٢٤ مشروع قرار لجمعية العصبة فاتحين بذلك مجمل قضية الحرب والسلام فكانت النتيجة نبني جماعي من قبل الجمعية في تشرين الاول ١٩٢٤ لما عرف بتوقيع بروتوكول جنيف والذي أعطى وعداً جدياً بمنع الحروب في المستقبل من خلال التحديد بدقة من المعتدي في المستقبل، ولكن هذا البروتوكول لم يصادق عليه قط لأن بريطانيا رفضت المصادقة عليه، الأمر الذي أدى إلى سقوطه خاصة وأن فيه بنداً يقول أن البروتوكول لا يدخل حيز التنفيذ إلا إذا صادقت عليه الدول الدائمة العضوية في عصبة الأمم، وبما أن بريطانيا دولة دائمة العضوية فأن رفضها يعني سقوط البروتوكول[٢].

- ميثاق لوكارنو ١٩٢٥

بعد رفض بروتكول جنيف ١٩٤٢، قبلت الدول الأوربية خطة أعدت لتحديد الأطراف المعتدية في منطقة أكثر مناطق أوربا توتراً هي منطقة الراين وبفضل مبادرة وزير الخارجية الالماني كوستاف ستريزمن عقد مؤتمر دولي في مدينة لوكارنو السويسرية في ١٦/ تشرين الاول ١٩٢٥ إذ تم التفاوض بشأن عقد ما عرف بميثاق لوكانو ودخل حيز التنفيذ في ١٤/ أيلول ١٩٢٦ أي بعد ٦ أيام من دخول ألمانيا في الميثاق[٣].

ضم هذا المؤتمر كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وبعد المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق بين الجمعيتين بأن تحافظ كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا على حدودها

(١) صادق السوداني، دول كبرى، محاضرات في قسم اللتاريخ، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨م
(٢) المصدر نفسه .
(٣) صادق السوداني، المصدر السابق

التي قررتها معاهدة فرساي والامتناع عن ممارسة القوة سواء من الجانب الألماني او الفرنسي، واعتراف ألمانيا بإخلاء منطقة الراين مع اعترافها بحق فرنسا في تقديم المساعدة إلى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ،وبذلك تم التوقيع رسمياً على الميثاق في لندن في الأول من كانون الاول ١٩٢٥[١]، وتضمن الميثاق سبع معاهدات منها معاهدة ضمان متبادل للحدود الفرنسية الالمانية، والحدود الفرنسية البلجيكية وقعتها ألمانيا وبريطانيا وايطاليا وبلجيكا ومعاهدة فرنسية بولندية وفرنسية تشيكية لتبادل المساعدة في حالة اعتداء ألمانيا على أي منهما، وبالتالي تجلت نتائج ميثاق لوكارنو في أواخر كانون الثاني ١٩٢٦ بانسحاب الحلفاء من كولونسا وهي جزء من منطقة نهر الراين، ومناقشة مسألة قبول ألمانيا في عصبة الأمم في الثامن من آذار ١٩٢٦[٢].

- ثالثاً: موقف بريطانيا وفرنسا من مشاريع التعويضات:

– مشروع داوز ١٩٢٤

بعد قيام الفرنسيين باحتلال إقليم الرور في ١١/ كانون الثاني ١٩٢٣ رفضت ألمانيا دفع التعويضات، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين بريطاني وفرنسا السبب الرئيسي لاحتلال فرنسا الرور ١٩٢٣، هو سبب الخلافات البريطانية – الفرنسية.

وعلى أثرها انقطعت المفاوضات، غير أن التشدد الفرنسي تجاه ألمانيا سرعان ما خف على أثر تدهور الفرنك الفرنسي حوالي (٥٠٪) من قيمته، لذلك اقترحت بريطانيا على الحلفاء تأليف لجنة دولية من الخبراء الاقتصاديين تتعلق، بمسألة التعويضات، وافقت الحكومة الفرنسية المشاركة في هذه اللجنة، وترتب على ذلك إتباع فرنسا سياسة جديدة

(١) خليل علي مراد وآخرون، المصدر السابق : ص٣١٣

(٢) نغم سلام ابراهيم، العلاقات البريطانية الالمانية ١٩١٩-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٥٠

برئاسة (ادوارد هريو) الذي تسلم الرئاسة ١٩٢٤ بعد أن أقصي بوانكاريه، بدأت اللجنة عملها في ١٩٢٤ برئاسة (شارل داوز) الخبير المالي والاقتصادي الأمريكي وقد أعدت اللجنة في نيسان من العام نفسه مشروعاً اقترن باسمه وكان الغرض من إصلاح الميزانية المالية الألمانية وتثبيت الاستقرار في المارك الألماني[١]، الأمر الذي أسهم في نجاح المحادثات بين ألمانيا وفرنسا أما بريطانيا فقد أكتفت بمراقبة المحادثات دون الدخول فيها، في الوقت نفسه كانت رغبة الحكومتين البريطانية والأمريكية هي استقرار الأوضاع في أوربا الوسطى الأمر الذي أعطى انطباعاً ايجابياً لبقية الأطراف الخروج من الأزمة، وبذلك جاء مشروع داوز كأساس لحل المشكلة القائمة آنذاك وهي أن تدفع ألمانيا مليار مارك ذهب خلال السنة الاولى على أن تصل في الدفع السنة الخامسة إلى مليارين ونصف مارك ذهب[٢]، ولضمان ذلك الدفع على ألمانيا أن تقوم بتأمين السكك الحديدية والصناعات الالمانية، كما تقرر تأسيس بنك مركزي ألماني يحتكر الأوراق المالية لمدة ٥٠ عام تشرف عليه لجنة مكونة من ٧ خبراء ألمان و ٧ أجانب[٣]، وبذلك أوجد مشروع داوز استقراراً في المارك الالماني ظهرت عملة جديدة بدل العملة القديمة وأصبح المارك الجديد له قيمة ثابتة اعادة الثقة الألمانية في اقتصادها وعلى أثرها بدء الإنتاج الألماني ينتعش من جديد[٤].

(١) عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص٢٨٣

(٢) محمد حمزة الدليمي، لبنى رياض الرفاعي، تاريخ العالم المعاصر، جتمعة الموصل، ٢٠١٥ : ص١٤٣

(٣) عبد العظيم رمضان، تاريخ أروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة، ج١، الهيئة المصرية للكتاب، د.م، ١٩٨٧ : ص٤٨

(٤) رياض الحمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين ١٩١٤-١٩٤٥، مكتبة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت، ط٢، ١٩٨٣ : ص١٥٦

- مشروع يونك ١٩٢٨

نشطت الدبلوماسية الالمانية بعد قبولها في عصبة الأمم في تحقيق أهدافها الرامية وهي مطالبتها لفرنسا بسحب قواتها من منطقة الراين وفقاً لمقررات معاهدة فساي وكان ذلك مقرراً له عام ١٩٣٤، لاسيما وأن ألمانيا اعترفت بحدودها مع فرنسا وبلجيكا بموجب ميثاق لوكارنوا، كما وأنها واصلت بصورة منتظمة دفع الاقساط المترتبة عليها حسب ما نص عليه مشروع داوز، غير أن فرنسا ربطت موضوع الجلاء من الراين بمسألة تأمين استمرار ألمانيا بدفع التعويضات وتنظيم العلاقات الفرنسية الالمانية على أسس واضحة [١].

وعل إثرها عقد في جنيف اتفاق مبدئي بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا في ١٦/ أيلول/ ١٩٢٨ للدخول في مفاوضات رسمية حول الجلاء عن أراضي الراين وتسوية قضية التعويضات تسوية نهائية نظراً لأن مشروع داوز لم يحدد إلا خمس سنوات[٢]، وتحققت بذلك مطالب ألمانيا في مؤتمر لاهاي الذي عقد في هولندا في آواخر آب ١٩٢٩ ضم كل من فرناس والولايات المتحدة وايطاليا ومثل عن ألمانيا برئاسة الخبير الاقتصادي الامريكي (يونك) أسفر عن عقد مشروع جديد عرف بـ (مشروع يونك) نص على الجلاء التام للقوات الفرنسية من منطقة الراين في موعد اقصاه حزيران ١٩٣٠، ونص على تقسيم التعويضات إلى ٣٧ قسطاً سنوياً تبلغ قيمة القسط مليون جنيه تتبعها ٢٢ دفعة سنوية، كما نص على إنشاء مصرف دولي مهمته تسليم مدفوعات التعويض[٣]، وتخفيض المبلغ الكلي للتعويضات من (٦،٦٠٠) مليون باون إلى (٢)

(١) رياض الحمد، المصدر السابق : ص ١٦٤-١٦٥.
(٢) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق : ص ٥٣
(٣) ابتسام صوالحي، تغيرات النظام الاقتصادي الالماني في فترة الحكم النازي ١٩١٩-١٩٣٩،

مليون باون على أن تسدد بأقساط سنوية في مدة ٥٩ سنة [١].

وبذلك تمت الموافقة على المشروعين ب (٢٢٤) صوت بموافقة الحلفاء، الأمر الذي أدى إلى تحقيق انتعاش اقتصادي كبير لألمانيا بإعادة الراين القلب الصناعي لها، غير أن مشروع يونك لم يكتب له النجاح بسبب تأثير الازمة الاقتصادية العالمية التي حلت عام ١٩٢٩، وعلى إثرها اقترح الرئيس الأمريكي هربرت هوفر عام ١٩٣١ تأجيل دفع قروض الحرب والتعويضات، وافقت فرنسا على التأجيل ،وفي تموز عام ١٩٣٢ عقد مؤتمر لوزان لبحث تعويضات ألمانيا وتبين عجز ألمانيا عن الدفع وألغيت الاقساط السنوية على أن تقوم ألمانيا بدفع (٣) مليارات مارك ألماني سنوياً على شكل سندت بفائدة (٥٪) ابتداءاً من عام ١٩٣٥[٢]، إلا أن استمرار الازمة الاقتصادية داخل ألمانيا أثرت بشكل كبير على اقتصادها، ولاسيما بعد قرار الولايات المتحدة ايقاف القروض والمساعدات لألمانيا[٣].

- رابعاً: الموقف البريطاني والفرنسي من الانسحاب الألماني من مؤتمر نزع السلاح:

موقف بريطاني: تمثل الموقف البريطاني في البيان الذي ألقاه جون سيمون وزير الخارجية البريطاني جاء فيه: لم يكن هنالك ما يدعوا ألمانيا إلى الانسحاب وأن بريطانيا سعت كثيراً لنجاح مؤتمر نزع السلاح، إذ مثل الموقف البريطاني موقف ضعف ولاسيما

رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠١٥ : ص٣٨

(١) محمد حمزة الدليمي ولبنى رياض، المصدر السابق : ص ٨٦

(٢) رياض الحمد، المصدر السابق : ص ٢٦٥

(٣) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩، د.م، د.ت : ص٢٨٦

مع امتعاض الألمان من مقررات معاهدة فرساي بعدها بدأ أثر الانسحاب الالماني في مؤتمر نزع السلاح على بريطانيا إذ سرعان ما بدأت الانقسامات الداخلية تظهر على المسرح السياسي البريطاني بين من يدعو إلى التسلح خارج إطار عصبة الأمم ومن يدعو الاعتماد على مسألة الأمن الجماعي، الأمر الذي أدى إلى تقليل فعالية الدور البريطاني حيال التجاوزات الالمانية، وعلى إثرها سلكت بريطانيا طريق الاسترضاء لألمانيا بالاشتراك مع فرنسا وابعاد الفرنسيين، دون أن تدرك بريطانيا مدى الخطأ الدبلوماسي في ابعاد فرنسا واستيعاب الخطر النازي في المستقبل.

أما موقف فرنسا: عبر الرئيس الفرنسي ادوارد دالالييه عن موقف الرافض لتسليح ألمانيا، ورأى أن المؤتمر يجب أن يستمر حتى يتم التوصل إلى اتفاقية توافق عليها ألمانيا، غير أن صناع القرار البريطاني أكدوا أن السبب الرئيس لفشل مؤتمر نزع السلاح هو التشدد الفرنسي، الأمر الذي جعل بريطانيا تتبنى ذلك المشروع مستقبلاً، وعلى إثرها اشتد الصراع في فرنسا بين أنصار القوة من جهة وبين أنصار سياسة التفاهم من جهة أخرى[1]، وبذلك مثلت تلك الظاهرة السياسية اعتماد الموقف الفرنسي على سلامة الأمن بديلاً التضيق الجماعي لضمان أمن أوربا، وذلك بعدم السماح بظهور ألمانيا دولة قوية، فيظهر من ذلك أن فرنسا لم ترغب في إعادة اي تسليح لألمانيا محاولة منها إبقائها ضعيفة والسيطرة عليها، الأمر الذي خشيته بريطانيا من استعادت فرنسا قوتها والسيطرة على أوربا[2].

- خامساً: موقف بريطانيا وفرنسا من إعادة هتلر الخدمة الإلزامية واحتلال الراين:

(١) صحيفة وان الكويتية، فضائح واسرار دولية، العدد :٦٤٥، في ٢٨/ آب/ ٢٠٠٩

(٢) صحيفة الإخاء الوطني، بغداد، العدد:١٦٣، في ١٣/ حظيران/ ١٩٣٤

أعلن هتلر إعادة العمل بنظام الخدمة العسكرية الإلزامية وعزمه عن بناء جيش يتألف من (٣٦) فرقة يبلغ تعداد أفرادها حوالي(٦٠٠) ألف رجل، قابلت فرنسا هذا الإجراء بالاحتجاج وإقناع حلفاؤها بضرورة إحالة القضية إلى عصبة الأمم، وعلى إثرها عقد الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وايطاليا) في (١١-١٤ نيسان ١٩٣٥) مؤتمر (ستريزا) حول نزع سلاح ألمانيا توج ذلك المؤتمر بإنشاء جبهة مشتركة من قبل بريطانيا وفرنسا وايطاليا عرفت بجبهة ستريزا للوقوف بوجه الخطر الألماني، ونصت على تبادل المساعدة بينهما في حال تعرض أي منهما إلى عدوان ألماني، غير أن فرنسا خسرت أكبر حليف لها وهي بولندا بعد توقيع هتلر معاهدة عدم اعتداء معها في كانون الثاني ١٩٣٤، مما زاد على ذلك هو قيام بريطانيا بتوقيع اتفاقية بحرية مع ألمانيا في حزيران ١٩٣٥ نصت على اعتراف بريطانيا بأن تكون قوة الاسطول الالماني تعادل ٣٥٪ من قوة الاسطول البريطاني، الأمر الذي أدى إلى تعرض جبهة ستريزا إلى إخفاق كبير مما أعطى ذلك لألمانيا أن تنتج ما تشاء من الغواصات بمساعدة بريطانيا[١].

وجد هتلر الفرصة سانحة له في تحطيم قيود معاهدة فرساي، وذلك باسترجاع منطقة الراين وتقرر أن تكون منزوعة السلاح، حين وقعت فرنسا والاتحاد السوفيتي ميثاق تعاون بينهما[٢]، وبهذا الصدد وجهت الخارجية الألمانية في الأول من نيسان ١٩٣٥ مذكرة إلى الحكومة الفرنسية احتوت على ميثاق عدم الاعتداء ما بين فرنسا وألمانيا في حال حدوث عدوان ألماني ضد بولندا وتشيكوسلوفاكيا، غير إن الحكومة

(١) نشأت كامل محمد، فرساي الطريق الى الحرب العالمية الثانية، مجلة الاستاذ، كلية التربية ابن رشد، بغداد، العدد : ٨، السنة الاولى، ١٩٩٧ : ص١٠٧

(٢) وليا شيرر، تاريخ المانيا الهتلرية، ترجمة : خيري حماد، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ج١، ١٩٦٦، ص٣٨٨

الفرنسية رفضت المذكرة الألمانية ،وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا تتحين الفرصة بمجارات هتلر للنيل منه وضرب الفاشية والنازية بالشيوعية، هذا الأمر سرعان ما أدركه هتلر بمعرفة مرامي السياسة البريطانية، لذا يتضح من ذلك أن فرنسا ارادت أن تكون بريطانيا هي من تلزم ألمانيا من خلال توقيعها الاتفاقية البحرية معها التي من الممكن أن تقلل من الخطر الالماني في حال أي هجوم على فرنسا[1].

استغل هتلر الفرصة وذلك بإعطاء الأوامر لقواته في التوجه نحو الراين وتقدمت فرقة عسكرية المانية صغيرة واستطاعت في ٧/ آذار/ ١٩٣٦ من احتلال منطقة الراين المنزوعة السلاح، أدانت الحكومة الفرنسية الاعتداء الألماني وانتهاك هتلر لمعاهدة فرساي وميثاق لوكارنو، الأمر الذي شكل ضربة صريحة للأمن الفرنسي، على إثرها قامت بريطانيا بتوثيق تحالفها مع فرنسا فأعلنت تشمبرلن في شباط ١٩٣٧ بتوجيه طلباً إلى مجلس العموم البريطاني برصد ٤٠٠ مليون جنيه لإعادة تسليح بريطانيا [2]، بالمقابل صرح انتوني آيدن في تشرين الثاني من العام نفسه أن الأسلحة البريطانية الناتجة عن استئناف برنامج التسليح البريطاني يمكن استخدامها في الدفاع عن فرنسا وبلجيكا ضد أي عدوان، وهذا معناه عدم استعداد بريطانيا لدخول الحرب التي يمكن أن تنجر أليها قوات فرنسا لحماية حلفاؤها في أوربا الشرقية من أي اعتداء واقتصار مساعدة بريطانيا على حالة واحدة وهي الدفاع عن الأراضي الفرنسية، من الجدير بالذكر إن الموقف البريطاني من احتلال الراين تمثل بالموقف التكتيكي الذي أظهر حرص بريطانيا على أمن فرنسا وسلامتها وأمن وسلامة أوربا، إذ تعهدت بمساعدة فرنسا إذا ما

(١) شيماء هيال لفتة الغانمي، موقف حزب العمال البريطاني من المشاكل الدولية، ١٩١٤-١٩٤٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ : ص١١٢

(٢) ، المصدر السابق : ص ١١٢

هوجمت من قبل ألمانيا هجوماً مباشر، بيد أن أكبر ما كان تخشاه بريطانيا هو تكرار موقف عام ١٩١٤، عندما انجرت إلى الحرب من أجل الدول الأوربية[١].

- سادساً: موقف بريطانيا وفرنسا من التهديد الايطالي لإثيوبيا:

شكلت إثيوبيا هدفاً قديماً لإيطاليا ثأراً لهزيمتها في موقعة (عدوة) عام ١٨٩٦، ولأجل تحقيق ايطاليا أهدافها في السيطرة على بعض المناطق في داخل أوربا هو حصولها على حصة من المستعمرات الافريقية بعد تقاسمها مع بريطانيا وفرنسا، وعلى هذا الاساس زاد الاهتمام الايطالي بأثيوبيا، لاسيما بعد وصول الفاشيين للحكم، وبدأت أولى خطواتها بعقد معاهدة ١٩٢٨ مع إثيوبيا، الأمر الذي أدركه الإمبراطور (هيلاسيلالي) وإحساسه بخطورة التدخل الايطالي على استقلال بلاده وعلى القرن الأفريقي عموماً وإنها لا تقل عن خطورة البريطانيين[٢]، ومنذ عام ١٩٠٦ عقدت ايطاليا اتفاق مع كل من بريطانيا وفرنسا حصلت بموجبه على مناطق نفوذ لها في الحبشة، إلا أن قيام الايطاليين بضم منطقة (وال وال) ١٩٣٤ وهو ما كان ينتظره موسوليني، الامر الذي أدى إلى حدوث صدام مسلح بين قوات ايطالية وأثيوبية أثناء تواجد البعثة البريطانية برئاسة العقيد (كلفورد) لترسيم الحدود بين الصومال البريطاني والأراضي الأثيوبية ومنطقة (وال- وال) وبسبب هذه المنطقة حدث القتال بين الطرفين قتل فيه ٣٠ جندياً ايطالياً وجرح حوالي (١٠٠) جندي[٣]، وعلى اثر ذلك ازدادت حدة التوتر بفعل المناورات العسكرية الايطالية في اريتريا وتشديد موسوليني على تسوية

(١) شيماء هيال لفتة الغانمي، المصدر السابق : ص ١١٢

(٢) رياض الحمد، المصدر السابق : ص ٣٥٩

(٣) ه . أ . ل فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث، ١٧٨٩ -١٩٥٠، ترجمة : احمد نجيب هاشم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢ : ص٦٤١

المحادثة بما يرضي ايطاليا، وهذا يدل على تهديد المشروع الايطالي للعلاقات بين بريطانيا وفرنسا وإمكانية حصول أزمة معهما نتيجة لذلك تدخلت كل من فرنسا وبريطانيا وبدورها باشرت الحكومة الفرنسية اجراء مباحثاتها وارسلت وزير خارجيتها لويس بارتو في تشرين الاول ١٩٣٤ إلى ايطاليا، إلا أن تلك المباحثات تعثرت بسبب مقتل لويس بارتو في مرسيليا في العام نفسه، وجاء بعده بيرلافال لاستكمال المباحثات في كانون الثاني ١٩٣٥ اسفرت عن اعلان ميثاق بينه وبين موسوليني سمي بميثاق روما، وقدمت فرنسا بذلك الميثاق تنازلات منها سكة حديد أديس أبابا، وكان غرض فرنسا من ذلك هو احتواء ايطاليا للحيلولة دون تقاربها من ألمانيا العدو التقليدي لفرنسا، ولاسيما خشيت فرنسا من فقدان مصالحها المالية والاقتصادية وتعرضها للخطر وخاصة في منطقة البحر الاحمر باستثناء جيبوتي، وكذلك احتواء ايطاليا للحيلولة أيضاً دون انسحابها من جبهة ستريزا.

أما موقف الحكومة البريطانية فكانت تسعى لاحتواء الازمة خشيت على مصالحها الاستراتيجية في البحر الأحمر لما له أهمية كبيرة بالنسبة إلى بريطانيا، لذلك خشيت من فقدان ازدهارها الاقتصادي والزراعي المعتمد على نظام الري من نهر النيل الازرق فإذا ما سيطرت ايطاليا على اثيوبيا كانت قد سيطرت على منظومة الري التي تغذي بحيرة تانا[1].

ومن جانب آخر كانت بريطانيا لا تريد معارضة ايطاليا إلى حد استخدام القوة ضدها لأنها لم تكن مستعدة للحرب من الناحية العسكرية والاقتصادية وأتفاقاً مع وجهة نظر فرنسا كانت تريد الابقاء على تماسك جبهة ستريزا واستخدام ايطاليا كحليف ضد

(١) بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية، أزمات القرن العشرين ١٩١٤-١٩٤٥، تعريب : جلال يحيى، دار المعارف و بيروت، ١٩٧٨، ص٤٦٢

ألمانيا التي كانت تهدد السلم في أوربا، مع كل ذلك إلا أن بريطانيا اصبحت عاجزة عن وضع حد للانتهاكات الايطالية في اثيوبيا[١]، الآمر الذي شجع الحكومة الايطالية بارسال نصف مليون جندي لغزو الحبشة وفي ٣/ تشرين الأول/ ١٩٣٥ قصفت الطائرات الايطالية المدن الاثيوبية ودخل الجيش الايطالي أثيوبيا في آيار، ١٩٣٦ وبعد قيام موسوليني بضم الحبشة لايطاليا ١٩٣٦ أعلنت فرنسا وبريطانيا فرض عقوبات اقتصادية على ايطاليا تمثلتبحظر تصدير النفط اليها، غير أن الولايات المتحدة عارضت ذلك لأنها كانت أكبر مصدر للنفط في العالم[٢].

يتضح من ذلك أن الأزمة الحبشية اثبتت مدى عجز عصبة الأمم المتحدة من أيقاف العدوان الايطالي على اثيوبيا، وسببت شرخاً في العلاقات البريطانية الفرنسية وحطمت التعاون الفرنسي الايطالي موجب جبهة ستريزا، ودفعت موسوليني للتحالف مع هتلر بعقد اتفاق صداقة وتعاون عسكري وسياسي في الاول من تشرين الثاني ١٩٣٦ ليعلن عن محور روما برلين.

- سابعاً: موقف بريطانيا وفرنسا من الحرب الأهلية الأسبانية:

أثار اندلاع الحرب الأهلية في اسبانيا في ١٧/ تموز/ ١٩٣٦ أزمة دولية فلم تكن تلك الأزمة محصورة فقط بالسياسة الاسبانية الداخلية، إذ سرعان ما اتخذت الدول الكبرى موقفاً منها ففرنسا أعلنت تأييدها الكبير للجمهوريين لأسباب منها خشيت فرنسا برؤية نفسها مطوقة بدول تحكمها انظمة دكتاتورية. أما بريطانيا فلم تكن تبدي اعتدالاً تجاه الجمهوريين الاسبان لكنها ساندت مبدأ الحكومة الشرعية خوفاً من قيام

(١) أ. ج. ب تايلور، أصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة: مصطفى كمال، المطبعة المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٧١: ص١١٦

(٢) صادق السوداني، المصدر السابق: بحث محاضرات

دكتاتورية جديدة، في الوقت نفسه كانت بريطانيا وفرنسا تعارض أي تدخل اجنبي في الحرب الاسبانية، لذلك لم ترغب كلا الدولتين من أن تحقق قوات فرانكو أي انتصار على الجمهوريين؛ لأن ذلك يمكن ايطاليا حليفة فرانكو من الحصول على موقع لها في حوض البحر المتوسط وهذا يؤدي إلى تهديد المصالح وطرق المواصلات البريطانية المارة عبر مضيق جبل طارق ويعرضها للخطر(١)، أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فكان مع الجمهوريين (الجبهة الشعبية)، بينما وقفت ألمانيا وإيطاليا مع فرانكو، ولاسيما وأن وقوف ايطاليا كان لأسباب ايدلوجية وهي رغبتها في مد نفوذها على المنطقة غربي البحر المتوسط، أما ألمانيا فأن تأييدها لقوات فرانكو يعود إلى عدائها للنظام الديمقراطي الجمهوري، ولاسيما رغبتها في الحصول على بعض المواد الاولية كالفحم والحديد والمغنيسيوم، فضلاً عن اقامة حلف بينها وبين اسبانيا ترهب به عدوتها التقليدية فرنسا، وبالتالي انتهت الحرب بانتصار الجنرال فرانكو في آذار ١٩٣٩(٢).

- ثامناً: ضم النمسا (الانسشلوس) لألمانيا وموقف بريطانيا وفرنسا منه:

سعى هتلر بدوره إلى احتواء موسوليني بعد أن أصبح في مواجهة مباشرة مع بريطانيا وفرنسا وفرض عقوبات من عصبة الأمم على ايطاليا في اثناء الازمة الاثيوبية، فمد هتلر يد العون لإيطاليا وجهزها بكل ما حرمت منه جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من فرنسا وبريطانيا، الأمر الذي أثمر عن تخلي موسوليني عن النمسا ودعوته إلى دمجها مع ألمانيا، على إثرها اجتمع هتلر مع كبار القادة العسكريين في الخامس من تشرين الثاني ١٩٣٧ لمناقشة قضية ضم النمسا، وأعلن هتلر في ١١/ آذار/ ١٩٣٨(٣)،

(١) بييررونوفن، المصدر السابق : ص ٥١٠
(٢) رياض الحمد، المصدر السابق : ص ٣١١
(٣) وليام شيرر، المصدر السابق : ص ١٢٣

بضم النمسا لألمانيا بعد أن اعطى أوامره إلى القوات الالمانية باجتياح اراضي النمسا، على إثرها عقدت الحكومة الفرنسية اجتماعاً في ١١/ آذار من العام نفسه، اتخذت قراراً بالقيام بالتحرك العسكري أذا حصل على تأييد الحكومة البريطانية، غير أن بريطانيا اتبعت سياسة التهدئة وسعت للتوصل إلى حل نهائي مع هتلر، لذلك رفضت بريطانيا المقترح الفرنسي، بيد أن الرفض البريطاني لقي ارتياح لدى هتلر الذي اصبح واثقاً من أن بريطانيا ستقف موقف متفرج عندما يشرع في خطوته الثانية نحو تشيكوسلوفاكيا وستتخذ فرنسا الموقف البريطاني نفسه، بعدها ردت الحكومة الفرنسية على الرفض البريطاني بأنها ستكتفي بتقديم الاحتجاج على عملية الضم[١].

- تاسعاً: عملية ضم تشيكوسلوفاكيا والموقف البريطاني والفرنسي منها:

شكلت تشيكوسلوفاكيا حجر الزاوية في السياسة الألمانية، ولاسيما بعد أن أدركت أهميتها من ناحية الموقع الجغرافي، إذ عن طريق احتلالها يمكن ألمانيا تدفق جيوشها بسرعة إلى أوربا الوسطى وفض السيطرة على بولندا، وإزالة التهديد للأراضي النمساوية وبث روح الرعب في بعض الدول الصغيرة ابرزها هنغاريا ورومانيا، كما أن احتلال تشيكوسلوفاكيا بالنسبة لهتلر عده (مطلب شرعي الماني)[٢]، وعندما تسلم النازيون السلطة في ألمانيا ساعد ذلك على التدخل الالماني في تشيكوسلوفاكيا عن طريق الحزب النازي السوديتي بزعامة (كونراد هنلين) الذي حصل في انتخابات عام ١٩٣٥ على

(١) عبد العزيز سليمان نوار وعبد الحميد نعنعي، تاريخ أوربا المعاصر من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، بيروت، ١٩٧٩ : ص٦١٧

(٢) رغد فيصل عبد الوهاب، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه اوربا الغربية في عهد الرئيس الامريكي هاري أس. ثرومان ١٩٤٥-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص٧٦

٧٠٪ من أصوات الالمان في تشيكوسلوفاكيا[١]، بعدها تلقى الحزب النازي السوديتي الدعم المادي والمعنوي من ألمانيا، وكان هدفه زعزعة الاستقرار السياسي للبلاد، وبذلك اقدم هتلر على ابلاغ هنيلين أن على السوديت أن يتقدموا بطلبات تعجيزية وغير مقبولة إلى الحكومة التشيكية، فأيد هنلين وجهة نظر هتلر حيال ذلك[٢].

على إثرها ابرمت الحكومة الفرنسية ميثاق تحالف مع تشيكوسلوفاكيا في تشرين الاول وجددت التزامها بحماية حومة براغ، وعلى الرغم من تعهدات فرنسا بالوقوف إلى جانب حكومة براغ، غير أن موقفها تغير لعدة أسباب يأتي في طليعتها ضعف امكانياتها العسكرية في حال اعلنت الحرب مع ألمانيا، ولاسيما وأن الطيران الفرنسي لم يكن في حالة تسمح له القيام بالحرب، بالإضافة لعدم تأكدها من الموقف البريطاني تجاه الازمة وبذلك اعلنت بريطانيا على ضم السوديت إلى الرايخ الالماني، كما أرسلت فرنسا إلى حكومة براغ موافقتها على مطلب ألمانيا بضم اقليم السوديت الذي يسكنه الالمان والبالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف، وفي أيلول أعلن هتلر أن الالمان السوديت لهم حق تقرير المصير، وفي تلك الاثناء ارسلت وزارة الخارجية الامريكية وكيلها (سمنر ويلز) والمالي الامريكي برنارد باروخ إلى الحكومة التشيكية واقناعها بتلبية مطالب هتلر إلا أن الحكومة التشيكية رفضت ذلك، وبذلك اشتدت الدبلوماسية الامريكية لتهيئة استسلام تشيكوسلوفاكيا إلى ألمانيا، فقام بذلك الدور سفراء الولايات المتحدة في كل من برلين وفرنسا وايطاليا [٣].

مؤتمر ميونخ : أيلول ١٩٣٨ :

(١) رياض الحمد، المصدر السابق : ص ٣٢٠
(٢) وليام شيرر، المصدر السابق : ص ١٤٧
(٣) رغد فيصل، المصدر السابق : ص ٧٧

عقد المؤتمر في مدينة ميونخ الألمانية في ٢٩-٣٠/ أيلول ١٩٣٨ حضره ممثلي عن بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا، وكان عقد هذا المؤتمر بدعوة من الرئيس الامريكي روزفلت من أجل حل الازمة التشيكوسلوفاكية، وخلال هذا المؤتمر أبعدت تشيكوسلوفاكيا من الحضور فيه حتى لا تعرف عن أي قرار يتخذ بشأن قضية الالمان في أقليم السوديت[١]، تمخض المؤتمر عن تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود الجديدة بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وبذلك خسرت تشيكوسلوفاكيا ٥ ملايين من سكانها وأكثر من ربع مساحتها، وفي ختام المؤتمر تم الاتفاق على ضم السوديت لألمانيا تبعها بذلك ضم تشيكوسلوفاكيا بكاملها تحت النفوذ الألماني في تشرين الاول ١٩٣٨، وبذلك أخذت العلاقات البريطانية الفرنسية تسير معاً لمواجهة الخطر الفاشي، فصدر في هذه الأثناء تصريح فرنسي بريطاني مشترك في آذار ١٩٣٩ نص بأنه إذا حصل اعتداء ألماني على سويسرا وهولندا أو بلجيكا فأن بريطانيا وفرنسا تتدخل عسكرياً للدفاع عن هذه الدول[٢]، وعلى إثرها قام موسوليني فأحتل البانيا في ٧/ نيسان/ ١٩٣٩ دون أن تحرك الدول الأوربية أي ساكن واتخذها قاعدة للهجوم على اليونان بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، بعدها أعلنت فرنسا و بريطانيا في ١٣/ نيسان/ ١٩٣٩ تقديم المساعدة لليونان ورومانيا، ووقعت كلا الدولتين اتفاق مع تركيا بالتعاون المشترك للمساعدة في حال قيام حرب في البحر المتوسط من قبل العدو[٣].

(١) نجاة عبد الكريم وعباس هادي موسى، موقف الولايات المتحدة الامريكية من السياسة الخارجية الالمانية ١٩٣٨-١٩٣٩ (الازمة الأوربية) بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العدد ٥، أيلول، ٢٠٠٨، ص٩٩ .

(٢) ، المصدر السابق : ص ٧٩

(٣) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ويكيبيديا، البانيا

بولندا:

أدركت بريطانيا أن الوعود التي قطعها هتلر في مؤتمر ميونخ لن تغير شيئاً من سياسته التوسعية في شرق أوربا التي باتت تحظى بتأييد من الولايات المتحدة، تلك السياسة التي كانت موجهة للقضاء على الشيوعية المتمثلة بالاتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد إعلان هتلر انتهاء الاتفاق البحري الذي عقيد بين ألمانيا وبريطانيا في حزيران ١٩٣٥، وبذلك ردّت بريطانيا على ذلك في نيسان ١٩٣٩ بأنها سوف تبدأ بزيادة التجنيد والتسليح لمواجهة مسؤولياتها الدولية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لإخافة هتلر الذي واصل اطماعه إلى بولندا، وبعث إهلى حكومة بولندا في أواخر نيسان من العام نفسه أكد فيها مطالبه، وفي الوقت ذات اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا في آذار ١٩٣٩ بتقديم المساعدة لبولندا في حال تعرضت لهجوم ألماني، على إثرها أعلن هتلر في ٢٨/ نيسان/ ١٩٣٩ ألغاء معاهدة عدم الاعتداء مع بولندا الموقعة في كانون الثاني ١٩٣٤، بعد ذلك أجرت كل بريطانيا وفرنسا مفاوضات مع السوفيت عام ١٩٣٩ لعقد تحالف معه، غير أن المفاوضات فشلت بسبب رفض بولندا مرور قوات سوفيتية في أراضيها وذلك لأطماع السوفيت في منطقة بحر البلطيق، استغلت ألمانيا فشل المفاوضات وعقدت حلف عسكري مع ايطاليا في ٢٢/ آيار/ ١٩٣٩ سمي بالحلف الفولاذي نص على وقوف أي من الدولتين في حال قيام أي منهما الحرب، بعدها أتجه هتلر نحو الاتحاد السوفيتي لضمان عدم تدخله في بولندا، فجرت مفاوضات سرية بين الطرفين انتهت بتوقيع ميثاق عدم الاعتداء في ٢٣/ آب/ ١٩٣٩، نص على تقسيم مناطق النفوذ في أوربا الشرقية بين الدولتين[١]، وبذلك ركز هتلر هدفه حول مدينة دانزك والممر

(١) موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة ١٩١٤-١٩٩١، ط٢، لبنان، ٢٠١٣، ص١٠٠-١٠١

البولندي اللذان تم اقتطاعهما من ألمانيا بموجب معاهدة فرساي وأخذ يطالب بضمها إليه بحجة أن أغلب سكان هذه المدينة كانوا من الألمان، وعلى إثرها جرت مفاوضات بين ألمانيا وبولندا لكنها لم تسفر عن أي نتيجة بسبب المماطلة التي أظهرتها بولندا في تلك المفاوضات، الأمر الذي دفع هتلر لغزو بولندا في الاول من أيلول ١٩٣٩، وردت بريطانيا وفرنسا على ذلك بإعلان الحرب على ألمانيا في الثالث من أيلول من العام نفسه، وبذلك بدأت الحرب العالمية الثانية[١].

(١) صص١٠٢

الخاتمة

من خلال دراسة البحث يمكن التوصل إلى عدة استنتاجات كانت مفصلية في العلاقات البريطانية الفرنسية ١٩١٩ - ١٩٣٩م.

١ــ يظهر لنا جليا ان جذور التقارب السياسي بين بريطانيا وفرنسا بدأ واضحا بسبب جدية الطرفين لإقامة علاقات متوازنة والتي ترجمت بمعاهدة ما يعرف بالاتفاق الودي عام ١٩٠٤ التي كان لها الاثر الكبير في ايجاد اسس قوية لهذه العلاقات.

٢ــ كانت الاحداث السياسية في أوربا وعقد مؤتمر باريس للسلام قد اعطى دفعة كبيرة باتجاه التقارب السياسي البريطاني الفرنسي.

٣ــ نجد هناك الكثير من التفاهمات والتناقضات قد ترجمتها العلاقات البريطانية الفرنسية وهذه حددتها طبيعة المصالح المشتركة والصراع على المستعمرات.

٤ــ كان التحرك الالماني وانسحابه من مؤتمر نزع السلاح قد أعطى موقفا مشتركا لفرنسا وبريطانيا في رفض هذه السياسة والتي اعتبرت عدم السماح بظهور المانيا دولة قوية من جديد.

٥ــ لعبت الاحداث السياسية في أوربا لاسيما قضية سياسة هتلر الجديدة في إعادة الخدمة الالزامية والتهديد الايطالي لأثيوبيا والحرب الاهلية الاسبانية والاحداث الاخرى قد أعطت أيضا رأيا وتوجها مشتركا لكلا البلدين لمواجهة الخطر والعدو المشترك الذي يزعزع ما يرى بالتوازن الدولي والتأثير للمصالح الاستعمارية لكلا البلدين.

قائمة المصادر

١. أ. ج. ب تايلور، أصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة: مصطفى كمال، المطبعة المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٧١.

٢. ابتسام صوالحي، تغيرات النظام الاقتصادي الالماني في فترة الحكم النازي ١٩١٩-١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠١٥.

٣. بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية، أزمات القرن العشرين ١٩١٤-١٩٤٥، تعريب : جلال يحيى، دار المعارف وبيروت، ١٩٧٨.

٤. خليل علي مراد وآخرون، دراسات في التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٨م.

٥. رغد فيصل عبد الوهاب، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه أوربا الغربية في عهد الرئيس الامريكي هاري أس. ثرومان ١٩٤٥-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.

٦. رياض الحمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين ١٩١٤-١٩٤٥، مكتبة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت، ط٢، ١٩٨٣.

٧. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ويكيبيديا، البانيا.

٨. شوقي عطاالله وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٩. شيماء هيال لفتة الغانمي، موقف حزب العمال البريطاني من المشاكل الدولية، ١٩١٤-١٩٤٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٠. صادق السوداني، دول كبرى، محاضرات في قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨م.

١١. صحيفة الإخاء الوطني، بغداد، العدد:١٦٣، في ١٣/ حظيران/ ١٩٣٤.

١٢. صحيفة وان الكويتية، فضائح وأسرار دولية، العدد :٦٤٥، في ٢٨/ آب/ ٢٠٠٩.

١٣. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠م، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.

١٤. عبد العزيز سليمان نوار وعبد الحميد نعنعي، تاريخ أوربا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، ١٩٧٩.

١٥. عبد العظيم رمضان، تاريخ أروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج١، الهيئة المصرية للكتاب د.م، ١٩٨٧.

١٦. فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩، د.م، د.ت.

١٧. محمد حمزة الدليمي، لبنى رياض الرفاعي، تاريخ العالم المعاصر، جامعة الموصل، ٢٠١٥.

١٨. محمد محمد صالح وآخرون، تاريخ الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٤٥م، بغداد، د ت.

١٩. موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى إلى الحرب الباردة ١٩١٤-١٩٩١، ط٢، لبنان، ٢٠١٣.

٢٠. الموقع الالكتروني: مؤتمر باريس للسلام ١٩١٩، الطرح البريطاني.

٢١. نجاة عبد الكريم وعباس هادي موسى، موقف الولايات المتحدة الامريكية من السياسة الخارجية الالمانية ١٩٣٨-١٩٣٩ (الازمة الأوربية) بحث منشور في مجلة

دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العدد ٥، أيلول، ٢٠٠٨.

٢٢. نشأت كامل محمد، فرساي الطريق إلى الحرب العالمية الثانية، مجلة الاستاذ، كلية التربية ابن رشد، بغداد، العدد: ٨، السنة الاولى، ١٩٩٧.

٢٣. نغم سلام ابراهيم، العلاقات البريطانية الالمانية ١٩١٩-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٢٤. هـ. أ. ل فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث، ١٧٨٩/ ١٩٥٠، ترجمة: أحمد نجيب هاشم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢.

٢٥. وليا شيرر، تاريخ المانيا الهتلرية، ترجمة: خيري حماد، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ج١، ١٩٦٦.